Royaume du Maroc

Ministère du Travail
et de l'Insertion Professionnelle

المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

محضـر الاجتماع التشاوري
حول تنزيل التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة الصيادلة

انعقد بتاريخ 26 ماي 2021،اجتماع تشاوري بمقر وزارة الشغل والإدماج المهني برئاسة السيد الكاتب العام لهذه الوزارة، وبمشاركة ممثل عن رئاسة الحكومة وممثلين عن وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وممثلي الصيادلة حول موضوع تنزيل التغطية الاجتماعية والصحية لفائدة الصيادلة.

النقاط المناقشة :

في البداية، ذكر السيد الكاتب العام لوزارة الشغل والإدماج المهني بالإطار العام لهذا الاجتماع المتمثل في تنزيل الحكومة للتوجيهات الملكية الداعية إلى تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لعموم المواطنين وفق أجندة واضحة تمتد لخمس سنوات والتي كرسها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية للعمال والذي حدد أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنة 2021، ومن أجل ملاءمة قانون الإطار المذكور، تم إعداد مشروعي قانونين لتتميم وتغيير القانونين رقم 98.15 و99.15 المتعلقين بنظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام المعاشات المحدث لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وتم تضمينهما مجموعة من المقتضيات الجديدة من بينها الفصل بين التقاعد والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض ووضع إمكانية الإعفاء من الزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات، وتحديد مدة التدريب في شهر واحد بدل ستة أشهر للاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، و إعطاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إمكانية تفويض مهمة استخلاص الاشتراكات المتعلقة بهذا النظام بموجب اتفاقيات تبرم لهذا الغرض. وذكر بالفئات التي تم إدماجها في نظام التغطية الاجتماعية والوضعية الراهنة للمشاورات وكذا الاجتماعات الجارية حاليا مع الفئات الأخرى، وذكر بالمناسبة بالاجتماعات السابقة مع فئات مهني الصحة بحيث كانت من بين الفئات الأولى التي انطلقت معها المشاورات. وأن الهدف من هذا الاجتماع هو حصول اتفاق حول هيئة الاتصال و تصنيف فئات الصيادلة وربطها بدخل جزافي من أجل استفادتها من التغطية الصحية و الاجتماعية.

خلال هذا الاجتماع، قدمت ممثلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أهم الخدمات المضمونة بموجب القانون 98.15 والقانون 99.15، وكذا دور هيئة الاتصال المكلفة بتزويد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمعلومات اللازمة لتسجيل الأشخاص المعنيين ونسب الاشتراكات التي سيتم استخلاصها على أساس الدخل الجزافي.

Scanné avec CamScanner

من جهته ذكر ممثل وزارة الصحة، بالاجتماعات السابقة، وشكر المجهودات المبذولة من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني لتنزيل التغطية الصحية والاجتماعية. وأن الحكومة بصدد مراجعة المنظومة الصحية بمشاركة جميع الأطراف بناء على مبادئ التضامن والإنصاف والشراكة بين القطاع الخاص والعام، وأن من شأن هذه المراجعة أن تعود بالنفع على الصيادلة.

من جهته عبر رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة في الانخراط في هذا النظام، وفي إنجاح هذا الورش الذي يشرف عليه جلالة الملك، كما عبر ممثلو الصيادلة عن الوضعية المادية الهشة والتي أظهرتها دراسة منجزة من خلال استبيان وزع على عينة من الصيادلة، وأن هناك اكراهات تعرفها مهنة الصيادلة، والتي تختلف عن مهنة الأطباء لأن لهم سجل تجاري وخاضعين للضريبة وهناك تفاوت في رقم أعمال بين الصيادلة، وأن مهنة الصيادلة تعتبر شريك مهم في مجال الصحة مذكرا بأهمية السياسة الدوائية التي ستكون لها انعكاسات من خلال ادماج جميع الفئات التي انخرطت في التغطية الصحية، و اقترحوا دخل جزافي يعادل 2 في الحد الأدنى للأجور.
من جهتها عبرت ممثلة الصيادلة الإحيائيين عن الانخراط التام في النظام و اقترحت اعتماد الدخل الجزافي الذي تم اعتماده بالنسبة لفئة الأطباء الاختصاصيين.

ومن جهته ذكر ممثل رئاسة الحكومة بأن الحق في الحماية الاجتماعية حق دستوري، وأنه في إطار المشاورات يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة الفئة على الأداء وكذا توازن النظام وديمومته، وأنه في حالة عدم توفير تغطية صحية للأفراد فالجميع يتضرر. وأكد على ضرورة الإسراع بإخراج التغطية الاجتماعية لهذه الفئة بالنظر لاجتماعات التشاورية السابقة، وأن من شأن تعميم هذه التغطية أن تعود بالنفع على الصيادلة وتحسين وضعيتهم باعتبارهم من مهني قطاع الصحة.

وبعد النقاش تم الاتفاق على القرارات التالية:

- تحديد وزارة الصحة كهيئة الاتصال مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتزويده بالمعلومات المتعلقة بالصيادلة؛
- تصنيف الصيادلة إلى فئتين مع تحديد الدخل الجزافي كالتالي :
  - ✓ صيدلي: 2.75 مرة القيمة الناتجة عن ضرب الحد الأدنى القانوني للأجر؛
  - ✓ صيدلي إحيائي :5.5 مرة القيمة الناتجة عن ضرب الحد الأدنى القانوني للأجر.

CS Scanné avec CamScanner

التوقيع على محضر الاجتماع التشاوري النهائي
حول تنزيل التغطية الاجتماعية لفائدة الصيادلة

ممثل وزارة الشغل والإدماج المهني	ممثل وزارة الصحة	ممثل الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
توقيع السيد : مفوض الله بن نعيل كاتب الدولة	توقيع السيد : أمين الرحماني	توقيع السيد : صباح بنكرو

ممثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	رئيسة مجلس الصيادلة الإحيائيين	رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة
توقيع السيد :	توقيع السيدة :	توقيع السيد : حمزة الكبير

السيد خوشي فيتيل
كي الكتابة العامة الوطنية.
لنقابات صيادلة المغرب

السيدة مونكل العدنة
رئيسة المجلس الجهوي للصيادلة CROPS

السيد أحمد منا عبد الفتاح
عن المجلس الجهوي للشمال

د. محمد لحبابي
رئيس كونفدرالية نقابات
صيادلة المغرب

الاتحاد الوطني لصيادلة
المغرب
نائب الرئيس
العربي حيزو

CS Scanné avec CamScanner